

أصدت الجامعة العربية تقريراً تحت عنوان "مشاريع القوانين العنصرية التمييزية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والمقدمة إلى الكنيست لإقرارها في دورته الحالية"، يحذر من المخاطر التي يواجهها فلسطينيو 48 من جراء القوانين العنصرية مثل قانون للخدمة المدنية كبديل للخدمة العسكرية الإلزامية وقانون منع الأذان.

واعتبر التقرير الذي صدر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية أن مشروع قانون منع الأذان في الأراضي المحتلة بمثابة حرب على الإسلام، ويقضى القانون بـ"حظر استخدام مكبرات الصوت في جميع المساجد"، كما يقضى بـ"تحويل وزير الداخلية الإسرائيلي صلاحية السماح برفع الأذان في المواقع التي يراها مناسبة".

وذكر التقرير، أن عضوة الكنيست الإسرائيلية اليمينية المتطرفة انستاسيا ميخائيلي من حزب إسرائيل بيتنا، قالت: "على رجال الدين المسلمين أن يبحثوا عن طريقة أخرى لدعوة الناس للصلاة، إذ أنه لا يمكن إزعاج بلد بكامله يقطنه الصغار والكبار والمسنون من أجل دعوة عشرة أفراد للصلاة"، وأضافت: نحن جميعاً نؤيد الحرية الدينية، ولكن هذا لا يجب أن يكون على حساب جودة الحياة لمئات الآلاف من اليهود الذين يعانون يومياً من صوت الأذان في وقت الفجر.

وقال التقرير: لقد اعتبرت رئيس الكنيست، "رؤوفين ريفلين" إن مشروع هذا القانون سيكون بمثابة إعلان حرب من قبل إسرائيل على المسلمين في إسرائيل، وعلى المسلمين في العالم، كما أن تطبيق القانون في جميع القرى والمجمعات والمدن الفلسطينية في أراضي الـ 84 سيحتاج إلى قوات كبيرة من الشرطة، التي ستضطر إلى تفعيل القوة من أجل فرض مشروع هذا القانون.

كما أوضح التقرير، أن المشروع الذي طرحته أحزاب اليمين الإسرائيلي ويقضى بفرض "الخدمة المدنية على فلسطيني 48 هو الأخطر على الإطلاق، مؤكداً أنه محاولة لتشويه هويتهم القومية العربية وتنمية الولاء الفلسطيني لإسرائيل.

وأشار التقرير إلى معارضة فلسطيني الداخل للمشروع لعدة أسباب منها "أنه محاولة لفرض قيم الولاء لإسرائيل كدولة يهودية عليهم"، وذلك عبر تشجيع وزيادة نسبة تطوع العرب بجمعيات ومؤسسات تعمل من أجل تعزيز الهوية اليهودية، وتماشى قيمها مع تعريف إسرائيل لنفسها "كدولة يهودية ديمقراطية".

وأكد التقرير أن الداخل الفلسطيني لا يمكنه أن يؤدي الخدمة العسكرية بمختلف تسمياتها في دولة ما زالت تمارس سياسة الفصل العنصري ضده، وتتنكر لحقه في العيش على أرضه والاعتراف بحقوقه القومية، وتسبب بالنكبة الفلسطينية، وما زالت تتنكر لها.

فالداخل الفلسطيني بمجملة قيادة وجماهير رافض وسيواجه مشروع القانون حتى لو أدى ذلك إلى حرمانه من أبسط الحقوق أو السجن لمن يرفض الانصياع للقانون، وذلك قد يدفع نحو العصيان المدني.

وفي نفس السياق أشار تقرير الجامعة إلى مشروع "قانون المتاحف" الذي قدمه بعض نواب اليمين المتطرف، للمطالبة بتطبيق قانون المتاحف على المناطق المحتلة، والذي يقضى بـ"تخصيص ميزانيات لإقامة وتشغيل المتاحف في المناطق المحتلة"، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، ويثبت مدى تمادى اليمين العنصري في فرض سيطرة الاحتلال وتشريع قوانين خاصة، وتطبيق القانون الإسرائيلي على المناطق المحتلة، وما هذه إلا خطوة في الطريق إلى ضم المناطق الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل.

كما نبه التقرير إلى أن عضو الكنيست عن حزب الليكود اليميني "داني دانون" ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي قدم

اقتراحا بمشروع قانون للكنيست لإقراره ينص على: اشتراط عدم استخراج الوثائق الرسمية مثل البطاقات الشخصية وجوازات السفر للمواطنين العرب فى إسرائيل "فلسطينى" 48 إلا بعد توقيعهم على معاهدة إقرار بالولاء لإسرائيل ودون ذلك سيحرم العرب من حقوقهم وسيُنظر إليهم كجهات معادية لإسرائيل.

ولفت التقرير إلى مشروع قانون آخر خطير لمنع منظمات حقوق الإنسان فى إسرائيل من الحصول على أى تمويل من دول أجنبية، كما أن هناك مشروع قانون ثانٍ ينص على تقييد إمكان الحصول على هذا التمويل وأن اللجنة المعنية أقرت المشروعين على أن تختار منهما واحد لعرضه على البرلمان.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 25/12/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com